

لتأمين مياه سليمة بالكميات الكافية الى منازل اللبنانيين



التحديات الأساسية

الحلول المقترحة من قبل لائحة لبنان حرزان

لدى وصول اعضاء لائحة لبنان حرزان الى الندوة البرلمانية فانهم سيبدرون الى التالي:

✓ في معالجة هدر المياه والاستفادة القصوى منها

- أ. متابعة موضوع تركيب العدادات بالسرعة اللازمة على جميع الاراضي اللبنانية، فمع وجود عداد عند المصدر وعداد عند المنزل يسهل ضبط مكامن الهدر بين الاثنين وبالتالي تسهل معالجته مما يزيد من الكميات المتوفرة لاستهلاك المواطنين.
- ب. تشجيع وإيجاد التشريعات اللازمة للتحفيز على استعمال الطرق الحديثة للري عن طريق الرش او عن طريق التنقيط.
- ج. تحفيز المنازل التي تحيط بها حدائق على اعتماد محطات تكرير صغيرة لمياهها المبتذلة واستعمال المياه المكررة في عملية الري مما يقتصد من استهلاك المياه ويسهم في التخفيف من التلوث.
- د. إيجاد نظام سدود ومن الافضل سدود صغيرة للاحتفاظ بالقدر الاكبر من المياه لكي لا تذهب هدرًا في البحر.

✓ في مكافحة التلوث والحد منه

- أ. المطالبة بتحسين القنوات التي تصل فيها مياه الشفة الى المواطنين والحرص على تجديدها بما يمنع الملوثات من التسرب اليها ويمنع تسرب المياه منها.
- ب. مراقبة ومتابعة استعمال المساعدات التي تصل الى لبنان بغية تجهيزه بشبكات ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي حيث شكا الفرنسيون مراراً من عدم وضع محطات التكرير التي مولوها وانشأوها في الخدمة.
- ج. تسريع استصدار قانون شرعة المياه (كود المياه) الذي يدرس حالياً في المجلس النيابي والذي وضعته فرنسا بناءً على طلب لبنان عام 2005!!! والعمل على وضع المراسيم التطبيقية لتفعيله باقصى سرعة ممكنة.
- د. وضع تشريعات تلزم المؤسسات الملوثة باتخاذ التدابير اللازمة لتنقية مخلفاتها قبل تفرغها في الطبيعة او في شبكات الصرف الصحي.
- هـ. قوينة متشددة لاستعمال المبيدات حيث ان سمومها ترسب في المزروعات والتربة والمياه وتنتقل عبر الأكل والشرب الى المواطن اللبناني فتهدد صحته وصحة عائلته.

يعاني المواطن اللبناني من شح شديد في المياه التي تصله عن طريق مصالح المياه ويشكو ايضاً في احيان عديدة من تلوث هذه المياه مما يهدد صحته وصحة عائلته في الصيف.

امام هذا الواقع يجد نفسه مرغماً على شراء المياه من مصادر خاصة فتزداد اعباء معيشته الصعبة دون وجه حق. تكمن المشكلة اساساً في اهمال المسؤولين لهذا القطاع الحيوي وغياب التعاطي معه بالجدية التي يستحقها ويظهر ذلك من خلال أمرين اساسيين:

أ. غياب اي جهود ملموسة للحفاظ على الثروة المائية والحرص على حسن توزيعها. لبنان ينعم بكمية كبيرة نسبياً من المتساقطات تزيد عن حاجات سكانه لكن قسماً كبيراً منها يذهب هدرًا الى البحر اما ما يتوفر منها لمنظومات مياه الشفة فان 40% منها مفقود لأسباب ادارية ولعجز عن ضبط السرقات. أضف الى ذلك ان طرق الري التقليدية التي تعتمد "القنايات" او الري بالاغراق تسبب هي ايضاً بفقدان قسم آخر من المياه المتوفرة.

ب. غياب التصدي الجدي لمشكلة تلوث المياه حيث يقدر الخبراء ان 90% من المياه المبتذلة لا تجد طريقها الى الصرف الصحي والباقي لا يجد محطات تكرير جاهزة لمعالجته فيلوث التربة والبحر والمياه الجوفية. ولا يوجد أنظمة وروادع كافية لمنع المؤسسات الخاصة وبشكل محدد أكثر المؤسسات الصناعية من رمي مخلفاتها دون معالجة في المياه والتربة.

ينتج عن ذلك تلوث كبير في المياه والتربة والمزروعات والمياه الجوفية ويتسلل هذا التلوث الى اقنية مياه الشفة نظراً لتقدمها. كل ذلك يقود الى ارتفاع نسبة الامراض الخطيرة كالسرطان وغيره وقد رأينا نسب غير معقولة من السرطان في القرى القريبة من نهر الليطاني الذي "اكتشف" المسؤولون أخيراً ان نسبة التلوث فيه بلغت مستويات غير مسبوقة عالمياً فتهافتوا لايجاد حلول لم نجد لها حتى الآن أثراً فعالاً.